شهادة على النمو والتعاون والرؤية..

صادرات البحرين تحقق ١ مليار دولار أمريكي من الصادرات الوطنية

تمكنت مملكة البحرين من تثبيت أقدام راسخة لها لتكون مركزًا رائدًا في الاقتصاد العالمي، وانطلاقا من كونها مركزًا تجاريًا راسخًا بتنويع اقتصادها وتعزيز بيئة التصدير، لعبت صادرات البحرين دورًا حيويًا في دفع عجلة النجاح العالمي للمؤسسات القائمة في البحرين حيث حققت قيمة الصادرات المدعومة من قبل صادرات البحرين مليار دولار أمريكي منذ تأسيس صادرات البحرين في ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٤ باعتبارها الذراع الوطنية لتطوير الصادرات ودعم التوسع الدولي.

وشهد الأداء العام لصادرات البحرين نموًا استثنائيا ومستمرًا عامًا بعد عام في تيسير الصادرات الوطنية، مما يعكس بشكل إيجابي التركيز الاستراتيجي المعتمد لتعزيز وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل، حيث حققت صادرات البحرين بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ نموًا مذهلاً بنسبة ١٦٧% في قيمة الصادرات الوطنية، رغم التحديات العالمية التي فرضتها الجائحة. استمر هذا الزخم الإيجابي مع زيادة بنسبة ٦٦% من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، مدفوعًا بتوسع الشراكات الاستراتيجية الدولية. واستمرت هذه الاتجاهات الإيجابية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بنسبة ٤٦% من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، ثم بنسبة ٢٤% من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣. مؤخرًا، حققت صادرات البحرين نموًا إضافيًا بنسبة ٢٦%، لتسجل إنجازًا بارزًا يتمثل في تيسير صادرات بقيمة مليار دولار أمريكي. هذه الإنجازات

○ صفاء عبدالخالق.

○ وزير التجارة.

عززت قدرة المؤسسات القائمة في البحرين على التوسع دوليًا مؤكدة الدور الاستراتيجي المحوري لصادرات البحرين في دعم النمو الاقتصادي والتنوع في المملكة.

في إطار تعزيز الحضور العالمي، دعمت صادرات البحرين دخول أكثر من ٧٨ فئة من المنتجات والخدمات الوطنية إلى أكثر من ٩٨ سوقًا عالميًا، حيث كانت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة من الوجهات الرئيسية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي تليها الأسواق الآسيوية والأوروبية. كما ساهمت صادرات البحرين من خلال جهودها الاستراتيجية في تعزيز مكانة المؤسسات الوطنية على المستوى الدولي من خلال فتح أسواق جديدة وتعزيز نمو الصادرات المستدام، كما لعبت صادرات البحرين دورًا رئيسيًا في دعم توسع المؤسسات القائمة في البحرين في الأسواق الدولية، حيث جرى التوقيع على أكثر من ٥٠ اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركاء محليين ودوليين، مما يعكس التزامها الراسخ بتمكين المصدرين المحليين من التوسع على الصعيد العالمي. تعكس هذه الشراكات أيضًا تركيز صادرات البحرين على بناء تحالفات استراتيجية تعزز من مكانة البحرين في التجارة الدولية.

ومن المبادرات التي ساهمت في تعزيز نمو الصادرات مبادرة مبيعات التجزئة الدولية وقد حققت أكثر من ٥,٨ ملايين دولار أمريكي على الصعيدين المحلي والدولي، ومن خلال مبادرة تيسير التجارة الالكترونية حيث تم دعم أكثر من ١٥ مؤسسة وطنية في التوسع والوصول إلى أسواق جديدة عبر المنصات الرقمية التي تم التعاقد معها. لم تقتصر هذه المبادرات على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الوطنية عالميًا فحسب، بل قدمت أيضًا للمؤسسات الأدوات اللازمة للتغلب والتكيف مع تحديات التجارة العالمية.هذا ويتجسد التزام صادرات البحرين الثابت في تعزيز بيئة تصدير مزدهرة من خلال جهودها المستمرة لدعم المؤسسات المحلية، حيث استفاد ٢٠% من المؤسسات في التصدير لأول مرة، إضافة إلى استفادة أكثر من ٥٠ مؤسسة من الأدوات المقدمة في أبحاث سوق الصادرات، حيث تعكس هذه الإنجازات مستوى قدرة المؤسسات الوطنية التي تتمتع بها للتنافس والنجاح على الساحة العالمية.

تماشيًا مع مهمتها المتمثلة في تعزيز الوعي بالتصدير، نظمت صادرات البحرين العديد من الفعاليات وورش العمل منذ التأسيس، بهدف تزويد المصدرين بالمعرفة والأدوات اللازمة لاستكشاف الأسواق الدولية. وتسهم أيضا في ظهور المنتجات والخدمات الوطنية أمام الفئات المستهدفة عن طريق المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية، لأهمية هذه الفعاليات في تيسير وربط المصدرين مع المشترين الدوليين ودعم الصفقات التجارية.

وتقديرًا لتميزها، حصلت صادرات البحرين على ٢٠ جائزة مرموقة منذ التأسيس وعلى مدى السنوات الست الماضية، مما يعكس مساهماتها التحويلية في قطاع التصدير في البحرين. ومن الجدير بالذكر أن صادرات البحرين وصلت إلى التصفيات النهائية لأول مرة في جوائز منظمة ترويج التجارة العالمية (WTPO) لعام ٢٠٢٤ في فئة «أفضل الشراكات»، وهو دليل على نجاحها في تعزيز التعاون المؤثر وتعزيز المصالح التجارية الدولية للبحرين.

وبهذه المناسبة، أشار عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة ورئيس مجلس إدارة صادرات البحرين إلى أن صادرات البحرين عملت كمحرك رئيسي في تعزيز المؤسسات الوطنية ودعم النمو المستدام في الصادرات، على مدار الست سنوات الماضية، ما يعكس التزامها الثابت واستراتيجياتها المبتكرة في تعزيز مكانة المملكة في الأسواق العالمية. وإن هذا النهج التحويلي يعزز التعاون ويزيد من القدرة التنافسية، مما يسهم في تعزيز ديناميكية تفيد المؤسسات القائمة في البحرين. كما يشجع على خلق بيئة تصدير منفتحة على الأسواق، مما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

من جهتها، أكدت صفاء شريف عبدالخالق الرئيس التنفيذي لصادرات البحرين أن النمو الإيجابي للصادرات الوطنية يعكس التزامنا المستمر بتعزيز قدرة المؤسسات المحلية والمساهمة في توسعها على الصعيد الدولي، مما يعزز قدرتها التنافسية ويسهم في التنوع الاقتصادي للمملكة. إن بلوغ قيمة الصادرات التي تجاوزت المليار دولار أمريكي يعدّ إنجازًا مهمًا يعكس الجهود المستمرة في تعزيز مكانة البحرين على خريطة التجارة العالمية.. مع التأكيد على مواصلة العمل لتسهيل نمو المؤسسات المحلية في الأسواق العالمية وتعزيز دورها في الاقتصاد الدولي.

○ نائل مصطفى.

جي إف إتش تستحوذ على صندوق لوجستي في دبي تبلغ قيمته ٥٠٠ مليون درهم إماراتي

أعلنت شركة جي إف إتش بارتنرز ليمتد، وهي الذراع العالمي لإدارة الأصول التابع لمجموعة جي إف إتش المالية والتي تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقرًا لها، استثمارا استراتيجيا في صندوق ماري لوجيستكس («ماري» أو«الصندوق»)، وهو صندوق استثماري بارز يتخذ من دبي مقراً له ويستهدف أصولاً لوجستية وصناعية على مستوى المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

تأسس ماري في عام ٢٠١٨ على يد مجموعة بالمون، وهي مجموعة محلية رائدة في تطوير وامتلاك الخدمات اللوجستية، وتقدر محفظة الصندوق بحوالي ٥٠٠ مليون درهم إماراتي. وتضمّ المحفظة ٢٦ عقاراً صناعياً ولوجستياً متميزًا ومتنوعًا، معظمها في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يرسّخ من مكانة ماري كلاعب رئيسي في قطاع العقارات اللوجستية والصناعية في المنطقة.

يمثل هذا الاستثمار علامة فارقة محورية لصندوق ماري لوجيستكس ونموه المستقبلي. فبعد الحصول على الموافقة الأخيرة من سلطة دبي للخدمات المالية، باتت شركة جي إف إتش بارتنرز هي مدير الصندوق. يُرسي هذا الاستثمار حجر الزاوية في مسيرة الصندوق الذي تحول إلى أداة استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ويطمح إلى النمو من خلال توسيع قاعدة المستثمرين وتسريع عمليات الاستحواذ والمشاريع الجديدة في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، علاوةً على المناطق التي تشهد طلبًا قويًا في قطاعي الخدمات اللوجستية والصناعة.

وفي معرض تعليقه على هذا الاستثمار، قال نائل مصطفى، الرئيس التنفيذي لشركة جي إف إتش بارتنرز: «إن استثمارنا في ماري يشكل امتدادًا لاستراتيجية جي إف إتش بارتنرز، والتي ترتكز على التعاون مع كبار مديري الأصول المتخصصين الذين يعملون في قطاعات جذابة من سوق العقارات العالمية. وباعتبارنا مستثمرين رئيسيين في الأصول اللوجستية والصناعية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فإننا في وضع ممتاز يسمح لنا الاستفادة من خبرتنا الغنية للمساهَمة في تسريع نمو ماري وترسيخ موقع الصندوق السوقي المتميز. وبفضل هيكله الجديد وقواعده المتينة، نتطلع إلى اغتنام الفرص الناتجة من المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد والتي تُساعد في نمو القطاعات اللوجستية والصناعية في الأسواق الرئيسية بدول مجلس التعاون الخليجي.»

كما علق كونال لاهوري، الرئيس التنفيذي لماري، على هذا التعاون قائلاً: «يمثل هذا الاستثمار لحظة محورية بالنسبة لماري. لقد سعينا باستمرار إلى إعادة تعريف سوق الخدمات اللوجستية والعقارات الصناعية في الإمارات العربية المتحدة وخارجها. ومع وجود جي إف إتش بارتنرز إلى جانبنا، فإننا في وضع ملائم لتوسيع فئة الأصول المتخصصة لدينا وتعزيز حضور ماري في السوق بشكل أكبر».

يتمتع صندوق ماري لوجيستكس، المُدرج في ناسداك دبي، بسجل حافل في تحقيق دخل أرباح مستقر طويل الأجل وزيادة رأس المال لمساهميه. وبفضل هذه الشراكة القوية، من المقرر أن يواصل الصندوق مساره التصاعدي، مما يعزز من مكانته لاعبا مُهما في مجال الخدمات اللوجستية والعقارات الصناعية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

ضمن المبادرة التي تم إعلانها بالشراكة مع القطاع الخاص

تدشين أول مركزين تابعين لبرنامج «توظيف+» في مجمعي «ريادات» و «الإنماء»

أعلنت وزارة العمل تدشين أول مركزين تابعين لبرنامج «توظيف+» في كل من مجمع «ريادات» في منطقة عالي والذي سيتم إدارته من قبل شركة KPMG فخرو، ومجمع «الإنماء» في منطقة الرفاع والذي سيتم إدارته من قبل شركة «Propel Consultant» وذلك جاء كجزء من مبادرة مراكز التوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص.

وسيقدم المركزان عددًا من الخدمات للباحثين عن عمل من خلال إتاحة فرصة الحضور الشخصي، بما يعزز من كفاءة الخدمات المقدمة من خلال مراكز التوظيف.

يقدم برنامج «توظيف+» الفرصة للمؤسسات في الوصول إلى قاعدة واسعة من الكوادر الوطنية لملء الشواغر الوظيفية إلى جانب عدد من المميزات الأخرى مثل الحصول على دعم الأجور من «تمكين» من خلال البرنامج الوطني للتوظيف، ومطابقة الوظائف واختيار المرشحين وإعدادهم للمقابلات.

فيما يقدم البرنامج للباحثين عن عمل من المسجلين وغير المسجلين في وزارة العمل عددًا من الخدمات التي تشمل الإرشاد المهني ومطابقة الوظائف، إضافة إلى الورش والدورات التدريبية التي من شأنها تجهيزهم للحصول على فرص وظيفية في القطاع الخاص والمحافظة عليها.

ويستقبل المركزان الزوار من الباحثين عن عمل الراغبين في التسجيل في منصة البرنامج بشكل حضوري خلال أوقات العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس من ٨:٣٠ صباحًا وحتى ٤:٠٠ مساءً. وهذه هي المرة الأولى التي يتم افتتاح فيها مراكز تابعة لبرنامج «توظيف+»، فيما سيتم تدشين عديد من المراكز الأخرى التابعة للبرنامج والتي يتم إدارتها بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث سيتم إعلانها خلال الفترة القادمة. ويمكن للمؤسسات والباحثين عن عمل الراغبين في الاستفادة من البرنامج زيارة الموقع الإلكتروني www. jobsplus.bh لمعرفة المزيد حول الخدمات والتسجيل.

تغطية إصدارات أذونات الخزانة الحكومية

-أعلن مصرف البحرين المركزي أنه تمت تغطية الإصدار رقم ٢٠٥٠ (ISIN BH٠٠٠٧U٠Z٣٢٤) من أذونات الخزانة الحكومية الأسبوعية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

تبلغ قيمة هذا الإصدار ٧٠ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق ٩١ يوما تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ وتنتهي في ٢ أبريل ٢٠٢٥، كما بلغ معدل سعر الفائدة على هذه الأذونات ٥,٧٢% مقارنة بسعر الفائدة ٥,٦٨% للإصدار السابق بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤.

وقد بلغ معدل سعر الخصم ٩٨,٥٧٦% وتم قبول أقل سعر للمشاركة بواقع ٩٨,٥٤٨% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة ١٠٠%.

كما بلغ الرصيد القائم لأذونات الخزانة مع هذا الإصدار ما قيمته ٢,١١٠ مليار دينار بحريني.

مناقصة لبناء محطة نقل كهرباء رئيسية جديدة جهد ٤٠٠ كيلوفولت بـ٥٨,٧ مليون دينار

كتبت نوال عباس:

فتح مجلس المناقصات والمزايدات، الجهة التنظيمية المستقلة المكلفة بالإشراف على ممارسات المناقصات والمزايدات الحكومية، أمس مظاريف ٧ مناقصات مطروحة من جهات متصرفة.

وتقدمت شركة سيمنز للطاقة (فرع شركة أجنبية) للحصول على مناقصة طرحتها هيئة الكهرباء والماء (إدارة التخطيط والدراسات)، للقيام بالأعمال الكهربائية والمدنية لبناء محطة نقل كهرباء رئيسية جديدة جهد ٤٠٠ كيلوفولت في منطقة سترة الصناعية، بـ٥٨ مليونا و٧٤٠ ألفا و٩٨٤ دينارا.

وتعتزم هيئة الكهرباء والماء الشروع في مشروع لبناء محطة نقل كهرباء رئيسية جديدة جهد ٤٠٠ كيلوفولت في منطقة سترة الصناعية. تعد حزمة المفاتيح والأنظمة الكهربائية والأعمال المدنية لمحطة سترة جهد ٤٠٠ كيلوفولت إحدى حزم أعمال المشروع، وسوف يتم تنفيذها من خلال مناقصة دولية محدودة. والمناقصة تشمل الهندسة والمشتريات والبناء ويشمل نطاق هذه المناقصة التالي: تصميم وتصنيع وتوريد ونقل وتركيب واختبار وتشغيل معدات محطة نقل الكهرباء الجديدة جهد ٤٠٠ كيلوفولت بما فيها المفاتيح الكهربائية، وأنظمة التحكم والحماية ونظام التحكم المتكامل، وأنظمة الاتصالات وكابلات ربط معدات المحطة، إلخ، كذلك يشمل الأعمال المدنية للمحطة وخدمات البناء المرتبطة بها بما في ذلك أنظمة التحكم في الدخول وأنظمة المراقبة بالكاميرات. يتضمن نطاق العمل أيضًا الاعمال المتعلقة بالترابط والتعامل مع المحطة الجديدة لإنتاج الكهرباء والماء المستقلة.

وتنافست ٧ شركات على مناقصة طرحتها مجموعة طيران الخليج لتوريد الصواني البلاستيكية القابلة للتوجيه وأدوات الخدمة من الدرجة الاقتصادية، وتقدمت Deeko Bahrain WLL بأعلى العطاءات بقيمة تبلغ مليونا و٢٣٣ ألفا و٥٦٨ دينارا، بينما تقدمت شركة Shanghai Haoliwen Airline Appliance Company Limited بأقل العطاءات بقيمة تبلغ ٤٤١ ألفا، و٨٢٦ دينارا.

تسعى شركة طيران الخليج لشراء صواني بلاستيكية قابلة للتوجيه وأدوات خدمة الدرجة السياحية لمدة ثلاث (٣) سنوات، لقد قدمت شركة طيران الخليج في طلب تقديم العروض المواصفات المطلوبة، ومن المتوقع أن يستوفي مقدم العرض الفائز بوضوح جميع المتطلبات كما هو محدد. ينبغي قراءة طلب تقديم العروض بعناية، ويجب استيفاء جميع المتطلبات بوضوح.

أداء البورصة

أقفل «مؤشر البحرين العام» يوم أمس الإثنين عند مستوى ١,٩٨٤,٩٧ نقطة بانخفاض قدره ٠,٤٩ نقطة مقارنة بإقفاله يوم أمس الأحد، في حين أقفل «مؤشر البحرين الإسلامي» عند مستوى ٧٧٩,٣٧ نقطة بارتفاع قدره ٢,٣٤ نقطة مقارنة بإقفاله السابق. وقد تداول المستثمرون في «بورصة البحرين» ٥,٨٣ ملايين سهم، بقيمة إجمالية قدرها ١,٠٠ مليون دينار بحريني، تم تنفيذها من خلال ٤٤ صفقة، حيث ركز المستثمرون تعاملاتهم على أسهم قطاع المال والتي بلغت قيمة أسهمه المتداولة ٨٤٠,١٠ ألف دينار أي ما نسبته ٨٣,٥٩% من القيمة الإجمالية للتداول وبكمية قدرها ٥,٦٧ ملايين سهم، تم تنفيذها من خلال ٢٠ صفقة.

المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي تعلن زراعة ٣٣٥ شجرة وشجيرة في شارع مشتان بدعم من البنك الأهلي المتحد

أعلنت المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي الانتهاء من زراعة ٣٣٥ شجرة وشجيرة في شارع مشتان، وذلك بدعم كريم من البنك الأهلي المتحد. جاء ذلك خلال فعالية تدشين المشروع التي حضرها كل من الشيخة مرام بنت عيسى آل خليفة، الأمين العام للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، محمد أبو صقر، رئيس قسم الاتصالات المؤسسية بالبنك الأهلي المتحد، بسام التتان، رئيس قسم الخدمات الخاصة وإدارة الثروات لدى البنك.

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز جمال المنطقة وتحسين البيئة المحلية من خلال التشجير، والمساهمة في تقليل التلوث وتحسين المناخ وخلق بيئة صحية ومريحة للسكان والمارة.

وبهذه المناسبة، أعربت الشيخة مرام بنت عيسى آل خليفة عن بالغ تقديرها للدعم الذي قدمه البنك الأهلي المتحد في المرحلة الرابعة الحالية وكذلك في السنوات السابقة ضمن حملة دمت خضراء، مشيدة بدور القطاع الخاص في تعزيز المبادرات المجتمعية وتحقيق التكامل بين مختلف الجهات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جهته، أكد أحمد سعود الخرجي، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي المتحد، أهمية دعم المبادرات البيئية التي تعزز الاستدامة وتحسن جودة الحياة. وقال: نحن فخورون بدعمنا لهذه الحملة، والذي يأتي في إطار التزامنا المجتمعي بتعزيز المشاريع التي تترك أثراً إيجابياً على البيئة والمجتمع. نحن نؤمن أن التشجير لا يقتصر على تحسين المظهر الجمالي، بل يلعب دوراً مهماً في تحسين جودة الهواء، وخفض درجات الحرارة، وتوفير بيئة طبيعية مستدامة.